ليبيا: مقتل صحفي عقب إدانته الانتهاكات التي ترتكبها إحدى الجماعات المسلحة

تدين منظمة العفو الدولية مقتل المحرر المسؤول في صحيفة البرنيق، مفتاح أبو زيد، بتاريخ 26 مايو/ أيار في بنغازي. وتناشد المنظمة السلطات الليبية كي تبادر فورا إلى إجراء تحقيق شامل ومستقل، وجلب المسؤولين عن قتله إلى المثول أمام القضاء في ظل محاكمة عادلة. وقالت منظمة العفو الدولية أنه في ظل تصاعد أعمال العنف في بنغازي، يجب أن تُمنح الجهة القائمة بالتحقيق الصلاحيات والموارد التي تكفل فعاليته.

وحسب ما أفاد به شهود عيان أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، أُردي مفتاح أبو زيد قتيلا بالرصاص في الساعة 10:30 من صباح يوم 26 مايو/ أيار الجاري في سيارته المتوقفة في شارع الاستقلال، أحد الشوارع الرئيسية في بنغازي وأكثرها ازدحاما. وكان مفتاح قد عاد لسيارته للتو عقب تسليمه نسخا من صحيفة البرنيق إلى أحد محال بيع الكتب القريبة، حيث باغته رجل غير مقنع اقترب منه وفتح نيران بندقيته باتجاهه. وقيل أن مفتاح قد لفظ أنفاسه على الفور عقب إصابته بالرصاص في رأسه وصدره ويده اليسرى. ووفق الرواية، ركب المعتدي الكرسي المحاذي للسائق في إحدى السيارات التي سرعان ما انطلق بها سائقها مغادرا موقع الحادث. ولقد تقاعست السلطات عن الحضور فور وقوع إطلاق النار ولم تقم على ما يظهر بإجراء أي تحقيق في مسرح الجريمة حتى الآن.

وكان مفتاح أبو زيد (40 عاما) قد دأب التعليق على الأوضاع السياسية الراهنة في ليبيا، خصوصا عن انتشار عمليات الاغتيال وغيرها من الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها الميليشيات والجماعات المسلحة في بنغازي. وفي الليلة التي سبقت مقتله، ظهر مفتاح على شاشة قناة "ليبيا الأحرار" متحدثا عن الأزمة السياسية الراهنة. ووفق ما افاد به زملاؤه وعائلته، فلقد تلقى مفتاح تهديدات كثيرة بالقتل عبر هاتفه النقال وصفحته على موقع فيسبوك قبيل اغتياله. وفي ظل غياب نظام عدالة جنائي فعال داخل بنغازي، فلم يتمكن مفتاح من إبلاغ الشرطة عن تلقيه تلك التهديدات.

وتُعد حادثة مقتل مفتاح ثالثة واقعة من نوعها تشهد قتل صحفي في ليبيا منذ بداية عام 2013. وتأتي عقب قتل المذيع في قناة الحرة عز الدين كوساد ومدير إذاعة طرابلس إف إم رضوان الغرياني في أغسطس/ آب وديسمبر/ كانون الأول على التوالي من العام الماضي. كما كان مفتاح أبو زيد ثاني صحفي يُقتل منذ بداية العام 2014 بعد حادثة قتل مراسل صحيفة "فاسانيا" عبد الله بن نزهة أثناء تغطيته للمواجهات في سبها بتاريخ 20 يناير/ كانون الثاني 2014.

كما تعرض صحفيون آخرون لمحاولات اغتيال واختطاف وتهديدات متكررة بالقتل وسوء المعاملة على أيدي جهات من خارج جهاز الدولة على خلفية تتعلق بتغطيتهم لأحداث البلاد. كما تعرضت مكاتب وسائل الإعلام في بنغازي وطرابلس للهجوم، واستُهدفت بالقذائف الصاروخية أو التخريب أو الحرائق المتعمدة. وفي بعض الحالات، دفعت التهديدات والترهيب والاعتداءات الجسدية الصحفيين إلى ممارسة رقابة ذاتية على ما يكتبون وينشرون، أو أنهم اضطُروا إلى التواري عن الأنظار أو الانتقال إلى مدن أخرى أو طلب اللجوء في الخارج أو تغيير مهنتهم كليا. وأخبر بعض ناشطي بنغازي منظمة العفو الدولية أنهم قد بدأوا يمتنعون عن التعبير عما لديهم من آراء عبر وسائل الإعلام خشية التعرض لهجمات انتقامية.

وبحسب المركز الليبي لحرية الصحافة، فلقد نجا عشرة صحفيين من محاولات اغتيال استهدفتهم منذ بداية العام 2014. وفي 16 مايو/ أيار، فتح مهاجمون مجهولون نيران بندقيتهم على سيارة المصور عبد الله دومه قبل لحظات من ترجله منها لشراء حاجيات من أحد المخابز القريبة. ولقد أطلقوا حوالي 32 رصاصة على مقربة من سيارته. وأخبر منظمة العفو الدولية أنه قد تلقى قبل بضعة أيام من الحادثة تهديدات من إحدى الميليشيات. وتأتي محاولة الاغتيال على خلفية قيامه بتغطية خبر الهجوم على مقر الشرطة في بنغازي بتاريخ 2 مايو/ أيار نُسبت المسؤولية عنه إلى جماعة أنصار الشريعة المسلحة. وفي 5 مايو/ أيار، أطلق مجهولون ثلاث رصاصات من مسدس يدوي مزود بكاتم صوت على مراسل قناة ليبيا الأحرار حسن البكوش أثناء تواجده في سيارة أجرة داخل بنغازي. وعلى الرغم من نجاته من محاولة الاغتيال، فلقد قرر البكوش مغادرة البلاد بعد أيام من الواقعة عقب أن سمع تقارير تفيد بقيام مجهولين بمراقبة منزله في وقت متأخر من الليل. وهو يقيم الآن في قطر.

وتشير منظمة العفو الدولية إلى البيان الصادر عن الحكومة في 26 مايو/ أيار والذي أدانت فيه اغتيال مفتاح أبو زيد. ومع ذلك، فيتعين على السلطات أن تتبع ذلك فورا بإجراء تحقيق شامل ومستقل تُمنح الجهة القائمة به الصلاحيات الضرورية، لا سيما صلاحية إلزام المسؤولين بالإدلاء بشهاداتهم (مع أنه لا يمكن اعتبار هذ المسألة أكبر العقبات على أية حال) وتزويدها بالخبرات والموارد اللازمة. وحتى الآن، فلم يتم إجراء أي تحقيق فعال في الهجمات التي استهدفت الصحفيين ولم يتم جلب الجناة للمثول أمام القضاء.

ويُذكر أن عمليات القتل العمد وغيرها من الاعتداءات على الناشطين والقضاة وضباط الأمن قد أصبحت من معالم الحياة المألوفة في بنغازي منذ نهاية النزاع في ليبيا. ويُعد عجز السلطات عن التعامل مع الأمن في المنطقة أحد الأسباب التي أدت إلى قيام اللواء المتقاعد خليفة حفتر في 16 مايو/ أيار بشن عملية "كرامة ليبيا" ضد الجماعات الإسلامية المسلحة المتهمة بارتكاب الانتهاكات. ولقد أدى تحرك الجيش إلى تعميق الأزمة السياسية وتصعيد أعمال العنف في كل من طرابلس وبنغازي، بما في ذلك التهور في إطلاق نيران الأسلحة الثقيلة، وهو ما أوقع بعض الإصابات بين المدنيين.

وفي 23 مايو/ ايار الجاري، صرح وزير العدل صلاح المرغني في مؤتمر صحفي أن التحقيقات في قضايا "الإرهاب والاغتيالات" جارية على قدم وساق ولكنها تصطدم بتدهور الأمن وتحتاج إلى المساعدة الفنية. وبحسب التصريحات الواردة على لسان الوزير، فلقد أدت التحقيقات إلى اعتقال واستجواب عدد محدود من الأشخاص، وقادت إلى مقاضاة شخصين فقط. ولكن أشار ناشطون من بنغازي إلى أن المدينة قد شهدت وحدها وقوع مئات الاغتيالات بالإضافة إلى مقتل المئات جراء التفجيرات التي شهدتها منذ نهاية النزاع المسلح في عام 2011.

وإذ تدرك منظمة العفو الدولية تماما أن الهجوم على أقسام الشرطة والمحاكم والقضاة وضباط الأمن في بنغازي يشكل عقبة كأداء تحول دون توافر نظام عدالة فعال يؤدي كامل وظائفه، فتكرر المنظمة التأكيد على ضرورة احترام ليبيا للالتزامات المترتبة عليها وفق القوانين الدولية والمحلية والتي تفرض عليها صون الحقوق المتعلقة بحياة الأشخاص وأمنهم.

كما يجب على السلطات حماية الحق في حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك الحرص على أن يتمكن الصحفيون من تغطية المواضيع السياسية الحساسة دون خوف من تلقي التهديدات أو التعرض للاعتداء أو الترهيب. وإن تقاعس السلطات الليبية عن إجراء تحقيق فعال في اغتيال مفتاح أبو زيد من شأنه أن يعمق من جذور ثقافة الإفلات من العقاب وانعدام سيادة القانون مما يعمل على تيسير ارتكاب المزيد من الاغتيالات والاعتداءات التي تستهدف الصحفيين.